الباب الرابع

الصورة الإقتصادية المستقبلية المتوقعة للدول النامية

أولاً : مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية

ثانيًا : التطور المتوقع لأثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية فى المستقبل

ثالثًا : التطور المتوقع لأثر المعونة فى مجال التصدير على التنمية فى المستقبل

رابعًا : التطور المنتظر لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى المستقبل

obeikandl.com

الباب الرابع

الصورة الإقتصادية المستقبلية المتوقعة للدول النامية

لا شك أن الصورة المستقبلية لأى شىء ، إنما تتوقف على صورته الحالية ومدى فاعلية الإجراءات ، التى يراد بها تغيير هذه الصورة إلى الصورة المستقبلية المأمولة له .

وإذا كانت الصورة الإقتصادية للدول النامية قائمة فى الوقت الحاضر ، فماذا ينتظر أن تكون عليه الصورة الإقتصادية لتلك الدول فى المستقبل ؟

يرى الإقتصاديون أن حل المشكلة الإقتصادية فى دول العالم النامى يتمثل أساسًا فى علاج مشكلة المديونية الخارجية لها ، توسيع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية بها بدرجة كبيرة - حتى يمكن أن يتطور أثرها على التنمية هناك فى المستقبل التطور المأمول - وزيادة المعونتين الفنية والتجارية لها من العالم المتقدم بدرجة كبيرة - ليصبح الأثر الإيجابى لكل منهما على تلك التنمية كبيرًا - مع تخفيض معدل المواليد بها بالدرجة ، التى تمكن من حدوث إنخفاض مناسب فى المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان هناك ، برغم الإنخفاض المطرد لمعدل الوفيات .

وسنناقش الآن مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، بعد ذلك نبين التطور المتوقع لأثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية بتلك الدول فى المستقبل ، والتطور المتوقع لأثر المعونة فى مجال التصدير لها على تلك التنمية فى ظل التوسع المتوقع للمعونة الفنية لها فى المستقبل (فلقد أعلن فى ختام إجتماع القمة الثامن عشر للدول السبع الصناعية الكبرى فى مدينة ميونخ بألمانيا يوم الأربعاء ٨ يوليو ١٩٩٢ أنه قد تم الإتفاق فيما بينها على زيادة المعونة الفنية للدول النامية) . وأخيرًا نتكلم عن التطور المنتظر لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى دول العالم النامى فى المستقبل .

أولاً : مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية

بطبيعة الحال يتمثل علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية فى تحقيق تفوق لحجم القروض ، التى تحصل عليها تلك الدول سنويًا ، على حجم الأقساط والفوائد التى عليها أن تدفعها سنويًا بالدرجة ، التى تمكن من تحول الأثر السلبى للتعاون المالى بين العالم المتقدم وتلك الدول على التنمية بها إلى أثر إيجابى مناسب الحجم .

وعلى ذلك فإننا سنناقش هنا مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية تلك عن طريق الإجراءات التى تهدف إلى تحقيق التفوق المأمول لحجم القروض السنوية للدول النامية على حجم الأقساط والفوائد التى عليها دفعها سنويًا ، والتى تهدف بالتالى - أو المفروض أنها تهدف بالتالى - إلى أن يتحول الأثر السلبى لذلك التعاون المالى على التنمية بتلك الدول إلى أثر إيجابى مناسب الحجم .

أ - مدى إمكانية العلاج عن طريق « إعادة جدولة الديون » :

يقصد بإعادة جدولة الديون إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة ، التى لا تستطيع الدولة المدينة الوفاء بها فى مواعيد إستحقاقها . وتعامل الأقساط والفوائد المستحقة لكل دولة دائنة عند عملية إعادة الجدولة على أنها دين موحد ، يكون سعر فائدته أعلى - وأحيانًا أعلى بكثير - من المتوسط المرجح لأسعار فائدة الديون ، التى يعاد جدولة أقساطها وفوائدها المستحقة .

وتشمل عملية إعادة الجدولة تأجيل السداد لفترة سماح تصل إلى خمس سنوات (حيث يدفع فيها الفوائد السنوية فقط لهذا الدين الموحد) يبدأ بعدها التسديد مع الفوائد على مدى يصل إلى خمس سنوات[1] أى أن إعادة الجدولة لا تعنى فقط تأجيل سداد الدين فترة زمنية معينة ، وإنما تعنى أيضًا تسديده على فترة زمنية أطول وبذلك يقل عبء خدمة الدين الواقع على الدولة المدينة فى العام الواحد .

(١) فلقد إستقر الوضع الآن بالنسبة لنادى باريس (والذى عن طريقه يتم إعادة جدولة نوع معين من الديون) على أن تكون إعادة الجدولة بصفة عامة لمدة عشرة سنوات ، منها فترة سماح طولها خمس سنوات .
ويذكر أنه بالنسبة للدول الأفريقية الأشد فقرًا تكون إعادة الجدولة عن طريق هذا النادى لمدة عشرين عامًا، منها فترة سماح تصل إلى عشرة سنوات .
See; Thomas M. Klein, Debt Relief for American Countries, Finance & Development, December 1987.

وفى الواقع أن إعادة الجدولة لا تتم إلا بالنسبة لديون معينة . فالديون الرسمية الحكومية (أى الديون المستحقة لحكومات) والديون المضمونة من حكومات هى ديون قابلة لإعادة الجدولة عن طريق نادى باريس ، كما أن الديون التجارية المستحقة للبنوك التجارية بالدول المتقدمة هى الأخرى قابلة لإعادة الجدولة . ويتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين البنوك الدائنة والدول المدينة وتحدث معظم عمليات إعادة الجدولة هذه فى نادى لندن . وجدير بالذكر أن دول أمريكا اللاتينية إستطاعت أن تحصل من البنوك التجارية الدائنة أثناء عملية إعادة جدولة ديونها التجارية على تخفيضات فى أسعار الفائدة . أما الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولى للتعمير والتنمية أو صندق النقد الدولى أو بنك التنمية الأفريقى فهى ديون غير قابلة لإعادة الجدولة . أى أنه بالنسبة لهذه الديون ، يجب على الدول المدينة الوفاء بها فى مواعيد إستحقاقها بصرف النظر عن ظروفها الإقتصادية وما يمكن أن تعانى منه بسبب تسديد الإلتزامات التى تستحق عليها نتيجة لهذه الديون . كما أن السندات ، التى تصدرها حكومة الدولة المدينة أو مؤسساتها فى الأسواق المالية بالدول الدائنة تمثل هى الأخرى ديونًا غير قابلة لإعادة الجدولة . وذلك لأن نسبة كبيرة من هذه السندات هى فى حوزة أفراد يعتمدون على الدخل منها فى معيشتهم ، ومن ثم فإن إعادة الجدولة تلحق ضررًا شديدًا بهؤلاء الأفراد ، كما أنها تضر ضررًا بالغًا بالمركز الإئتمانى "Creditworthness" للدولة المدينة ويصبح بالتالى من المتعذر عليها إصدار سندات أخرى فى الأسواق المالية الخارجية فى المستقبل .

وإن الطريق لإعادة جدولة الديون يبدأ عند صندوق النقد الدولى والذى يعتبر مستشارًا للدول الصناعية أى للدول الدائنة ، فهو الهيئة الدولية ، التى تملك إضاءة النور الأخضر أمام الدول الدائنة للموافقة على إعادة جدولة ديونها . أى أنه عندما تريد دولة ما إعادة جدولة ديونها فإن عليها أن تذهب أولاً إلى الصندوق لتعقد معه إتفاقًا يصدر الصندوق بمقتضاه شهادة بسلامة السياسة المالية والإقتصادية ، التى تتبعها هذه الدولة المدينة ، وهذه الشهادة تكون بمثابة الضوء الأخضر منه للدول الدائنة لتلك الدولة بأن توافق على إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة لها على تلك الدولة .

والصندوق لا يصدر تلك الشهادة إلا بعد أن يتأكد من قدرة الدولة المدينة على القيام بتسديد أعباء ديونها فى المستقبل ، ذلك عن طريق إطمئنانه إلى تنفيذها البرنامج الإقتصادى ،

الذى يحدده لها ، والذى يسميه برنامج الإصلاح الإقتصادى أو برنامج التكيف الإقتصادى ، وهو يتمثل فى الإجراءات ، التى يرى الصندوق أنها لازمة لمعالجة العجز الضخم فى الموازنة العامة للدولة والعجز الهائل بميزان مدفوعاتها . فالإتفاق الذى توقعه الدولة المدينة مع الصندوق ، والذى يصدر الصندوق بمقتضاه تلك الشهادة ، هو عبارة عن تعهد الدولة المدينة بتنفيذ البرنامج الإقتصادى ، الذى قام بتحديده لها .

وفى الواقع أن مثل هذا الإتفاق يتم الوصول إليه بعد مفاوضات طويلة وشاقة تستغرق عادة أكثر من عام ، حيث أن الصندوق يطالب الدولة المدينة بتطبيق إجراءات قاسية ، بينما تحاول الدولة المدينة تخفيض درجة قسوة هذه الإجراءات وإطالة فترة إتمام تنفيذها[1] للتقليل من الآثار السلبية ، التى يمكن أن يحدثه تنفيذها سواء من الناحية الإجتماعية أو السياسية أو حتى الإقتصادية (فغالبًا ما يكون لتنفيذ تلك الإجراءآت أيضًا آثار سلبية على الحياة الإقتصادية فى الدولة المدينة) إلى الدرجة ، التي تصبح عندها تلك الآثار السلبية محتملة نوعًا ما ، فمن المعروف أن صندوق النقد الدولى يستغل عادة الظروف السيئة فى الدولة النامية المدينة فيفرض عليها شروطًا إقتصادية يضعها على شكل برنامج إقتصادى يعكس فى الحقيقة مصالح الدول المهيمنة على سياسة هذا الصندوق ويتجاهل فيه الإعتبارات الإجتماعية والسياسية بالنسبة للدول النامية المدينة ، كما أنه يتعارض مع إستقلالية قرار الدولة المدينة أى أن فيه مساس بسيادتها . وفى الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر الدول هيمنة على سياسة الصندوق ، حيث أن لها نسبة تصويت عالية فى مجلس المديرين التنفيذيين به من خلال ممثليها تصل إلى ٢٠ ٪ ، وترجع هذه النسبة العالية إلى إرتفاع حصتها فى الصندوق . أى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تلعب دورًا أساسيًا فى صياغة تلك الشروط الإقتصادية ، التى يفرضها الصندوق على الدولة المدينة فى عملية إعادة جدولة ديونها . وهذه الشروط غالبًا ما تتمثل فيما يلى :

(١) فمثلاً فى إطار المفاوضات بين مصر والصندوق فى عام ١٩٨٩ بهدف الوصول إلى إتفاق بينهما يترتب عليه قبول الدول الدائنة لجدولة ديونها على مصر طالب الصندوق مصر بتطبيق البرنامج الإقتصادى ، الذى حدده لها ، على مدى ١٢ شهرًا فقط ، بينما كانت مصر ترى تطبيقه على مدى ٣٠ شهرًا ، ولقد تمت الموافقة بين الجانبين فى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ على أن ينفذ البرنامج الإقتصادى على مدى ١٨ شهرًا فقط .
أنظر : جريدة الأنباء الكويتية ، ١٨/٩/١٩٨٩ ، ص ٢٤ .

١ - إلغاء دعم السلع التموينية والأساسية خلال فترة قصيرة ، دون مراعاة للظروف المعيشية للأغلبية القصوى من المواطنين ، أى أن الصندوق ينسى أن الدعم قضية إجتماعية قبل أن تكون إقتصادية ، وأنه كثيرًا ما يؤدى إلغاؤه إلى ثورة شعبية .

٢ - إلغاء مجانية التعليم .

٣ - تخفيض حجم الإنفاق فى مجال الصحة .

٤ - رفع سعر الكهرباء بنسبة فلكية ليصل إلي المستويات العالمية ، حتى يمكن الوفاء بأعباء الديون ، التى تستخدم فى إنشاء المحطات الكهربائية . ونذكر هنا على سبيل المثال أن الصندوق قد طالب مصر فى عام ١٩٨٧ برفع سعر الكهرباء بنسبة ٥٤ ٪ .

٥ - رفع سعر الفائدة الدائنة الإسمى ، بحيث يصبح أكبر من معدل التضخم السائد فى الدولة المدينة لينقلب سعر الفائدة الدائنة الحقيقى هناك من سالب إلى موجب بهدف تشجيع الإدخار .

٦ - إلغاء قوائم السلع المحظور إستيرادها وأن يتم وضع تعريفة جمركية خاصة بتلك السلع ، بحيث يستطيع أى مستورد أن يستورد منها ما يشاء ما دام سيسدد الرسوم الجمركية المستحقة على وارداته .

٧ - تعديل القيمة الخارجية للعملة المحلية أى تخفيضها[1] مع توحيدها على أن يتم بعد ذلك تعويم العملة أى ترك تحديد سعر صرفها لقوى العرض والطلب .

٨ - تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة بمقدار النصف على الأقل عن طريق تخفيض النفقات الحكومية وتنمية الموارد السيادية أى حصيلة الضرائب والجمارك بالإضافة إلى إلغاء الدعم للسلع التموينية والأساسية ورفع سعر الكهرباء .

٩ - تخفيض حجم العجز فى ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة .

١٠- تنمية القطاع الخاص أيضًا ببيع معظم القطاع العام بالإدعاء بأنه يتسبب فى كبر حجم الديون المحلية والخارجية للدول النامية المدينة .

١١- تخلى الحكومة تدريجيًا عن سياسة تعيين الخريجين .

(١) ذلك برغم أن قيمة عملات العالم النامى مقابل عملات الدول المتقدمة قد تدهورت بدرجة هائلة بفضل الوسائل المستخدمة من تلك الدول لتحقيق مآربهم هذا . وللتعرف على تلك الوسائل أنظر : د. أحمد على دغيم ، مآرب الدول المتقدمة من إفقار العالم النامى ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ٢٦/٣/١٩٩٠ ، ص ٤٠ ، ٤١ .

وبعد موافقة الدولة المدينة على تلك الشروط والفترة ، التى يجب أن يتم فيها تنفيذها بالكامل ، تقوم مع صندوق النقد الدولى بتوقيع الإتفاق، الذى يشتمل على كل ذلك ، ثم يقوم مجلس إدارة الصندوق بدعوة الدول الدائنة لعقد مؤتمر فى إطار نادى باريس للإتفاق مع الدولة المدينة على إعادة جدولة الديون المراد إعادة جدولتها . ويتم الإتفاق فى نادى باريس غالبًا على إعادة جدولة المتأخرات وكذلك المستحقات ، التى يحل موعد سدادها فى الستة أشهر التالية ، على عشرة سنوات ، منها خمس سنوات فترة سماح كما سبق أن ذكرنا . وتعقد الدولة المدينة مع كل من الدول الدائنة عندئذ إتفاقية إعادة جدولة الديون .

كما أن توقيع الدولة المدينة مثل ذلك الإتفاق مع الصندوق يجعل البنوك التجارية بالدول المتقدمة على إستعداد لتحقيق رغبة تلك الدولة فى إعادة جدولة ديونها لديها، وجدير بالذكر أنه عند تفاوضها مع تلك البنوك التجارية لإعادة جدولة ديونها يقوم الصندوق عادة بالتوسط لدى تلك البنوك لتقليل تكاليف إعادة جدولة تلك الديون .

وبينما نجد أن عملية إعادة جدولة الديون المستحقة لحكومات والديون المضمونة من الحكومات تتم بالنسبة للأقساط والفوائد المستحقة خلال فترة قصيرة تصل عادة إلى عام ونصف عام فقط (وفى الواقع أن الدولة المدينة ، التى يعاد جدولة ديونها مرة تحتاج عادة إلى جدولة ديونها بعد ذلك عدة مرات حتى لا تضطر إلى إعلان توقفها عن سداد الأقساط والفوائد المستحقة عليها . أى أن كل فترة صغيرة تبدأ المفاوضات من جديد بغرض إتمام عملية إعادة جدولة جديدة ، وفى كل مرة عليها أن تقبل الشروط ، التى يفرضها الصندوق عليها ليمكن إعادة جدولة ديونها[1] . وهذا بلا شك أمر مزعج للغاية للدولة المدينة) ، فإن البنوك التجارية بالدول المتقدمة تقوم بإعادة الجدولة الخاصة بالأقساط والفوائد المستحقة لها خلال مدة تصل إلى أربع أو خمس سنوات فى دورة مفاوضات واحدة .

غير أن هناك وجهى تشابه بين إعادة جدولة الديون المستحقة لحكومات والديون المضمونة من حكومات وإعادة جدولة الديون المستحقة للبنوك التجارية ، وهما :

١ - المساواة فى المعاملة بين الدائنين :

ففى حالة المجموعة الأولى من الديون ترفض الحكومة الدائنة تقديم أية تنازلات للمدين

(١) ويرجع إصرار حكومات الدول الدائنة على قصر فترة إعادة الجدولة إلى رغبتها فى الضغط على الدول المدينة وإذلال حكوماتها وشعوبها بصفة مستمرة .

من حيث تأجيل مواعيد الوفاء ، إلا إذا وافقت بقية الحكومات الدائنة الممثلة في إجتماعات نادى باريس على إعطاء هذه التنازلات . وكذلك فى حالة المجموعة الثانية من الديون يرفض البنك التجارى الدائن تقديم أية تنازلات للمدين ، إلا إذا وافقت البنوك التجارية الدائنة الأخرى على تقديم مثل هذه التنازلات .

٢ - عدم بدء مفاوضات إعادة جدولة الديون قبل توقيع الإتفاق مع الصندوق :

لا تبدأ مفاوضات إعادة الجدولة ، سواء بالنسبة للمجموعة الأولى من الديون أو المجموعة الثانية من الديون ، إلا بعد أن تكون حكومة الدولة المدينة قد وقعت إتفاقًا مع صندوق النقد الدولى تتعهد فيه بتنفيذ البرنامج الإقتصادى ، الذى حدده لها .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه عادة يتم إعادة جدولة نسبة تتراوح ما بين ٨٠ ٪ و ٩٠ ٪ من المبالغ المستحقة ، بينما يتم دفع النسبة الباقية من المبالغ المستحقة تلك فوراً[١] .

وفى الواقع أن عدد الدول النامية ، التي يعاد جدولة ديونها الخارجية يزداد بسرعة كبيرة نسبيًا . وللدلالة على ذلك نذكر هنا على سبيل المثال أن عدد تلك الدول إرتفع من أربع دول سنويًا خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ إلى تسع دول سنويًا فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤ ، بل ولقد حدث فى عام ١٩٨٦ أن قامت تسع عشرة دولة من قارة أفريقيا وحدها بإعادة جدولة ديونها[٢] . أما حجم الديون ، التى يتم إعادة جدولتها ، فيرتفع بسرعة فلكية . ونذكر هنا على سبيل المثال أن حجم الديون الثنائية الحكومية، التى تم إعادة جدولتها ، قد قفز من ١,٢٨ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى حوالى ١٠,٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، كما أن حجم الديون المستحقة للبنوك التجارية ، التى تم إعادة جدولتها ، قد قفز من حوالى ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٤١ مليار دولار تقريبًا عام ١٩٨٣ وإلى حوالى ١١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٤[٣] .

(1) IMF, Debt Resheduling: what does it mean?, In: IMF, External Debt in Prespective, 1983.

(٢) وهذه الدول هى : الكونجو ، كوت ديفوار ، جامبيا ، مدغشقر ، ليبريا ، ملاوى ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، تنزانيا ، توجو، أوغندا ، زائير ، وزامبيا .

انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ١٦/٥/١٩٨٧ ، ص ٤ .

(3) The World Bank, World Debt Tables, 1984/1985.

وجدير بالذكر أنه ليس فقط لإعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة تضطر الدولة المدينة، التى تعجز عن سداد هذه المستحقات فى مواعيدها ، إلى قبول البرنامج الإقتصادى ، الذى يحدده لها صندوق النقد الدولى والذى يتكون من الإجراءات أى الشروط ، التى يجب عليها تنفيذها ، وإنما أيضًا ليمكنها فى نفس الوقت الحصول على قروض جديدة سواء من الصندوق أو البنك الدولى أو رابطة التنمية الدولية التابعة لهذا البنك (والتى تقدم قروضًا ميسرة) ، أو الدول المتقدمة .

غير أن التجارب العملية تدلنا على أن ضرر تنفيذ تلك الشروط يفوق بكثير نفعها . فهذه الشروط لها - عند تنفيذها - آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية ضارة وخطيرة بدرجة ضخمة، وهذه الآثار هى :

١ - إن إلغاء دعم السلع التموينية والأساسية يؤدى إلى إرتفاع أسعار تلك السلع الضرورية بدرجة كبيرة ، مما يضاعف من معاناة الجماهير محدودة الدخل . كما أن أسعار السلع الأخرى وكذلك الخدمات لابد وأن ترتفع بدرجة كبيرة عندئذ ، فكما هو معروف فإن هناك علاقة جذب بين الأسعار ، بمعنى أن زيادة أسعار عدد من المنتجات تؤدى إلى إرتفاع أسعار السلع الأخرى - سواء المنافسة لتلك ، التى إرتفع أسعارها أو المكملة لها - وكذلك أسعار الخدمات ، حيث أن مقدمى الخدمات يريدون أن يعوضوا - ولو جزئيًا - النقص فى القيمة الحقيقية للوحدات النقدية، التى يحصلون عليها من بيعهم خدماتهم، نتيجة لإرتفاع مستوى الأسعار .

٢ - إن تخفيض الإنفاق فى مجال الصحة لابد وأن يؤدى إلى تدهور مستوى الصحة داخل الدولة ، مما يؤثر بطبيعة الحال تأثيرًا سلبيًا على مستوى الإنتاجية القومية هناك .

٣ - إن رفع سعر الكهرباء بدرجة كبيرة يزيد قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلك بدرجة كبيرة ، أى يزيد الأعباء على الجماهير محدودة الدخل ، كما أنه يزيد فى نفس الوقت بطبيعة الحال معدل التضخم بدرجة ملموسة ، حيث أن مثل تلك الزيادة فى سعر الكهرباء تؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج بدرجة ليست صغيرة - وبدرجة كبيرة بالنسبة لمنتجات الصناعات المستهلكة للكهرباء بدرجة كبيرة - وبالتالى زيادة أسعار المنتجات ، أى أن المستهلك هو المتحمل فى النهاية لتلك الزيادة فى تكاليف المنتجات أو على الأقل للجزء

الأكبر منها[1] . وفى الوقت نفسه فإن إرتفاع أسعار المنتجات تقلل من قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية سواء فى السوق المحلية أو الأسواق العالمية ، مما يضر بإقتصاديات المشروعات ويؤثر سلبيًا على حصيلة الصادرات وإيجابيًا على قيمة الواردات من السلع المماثلة المنتجة فى الخارج . أى أن رفع سعر الكهرباء بالدرجة ، التى يطالب بها صندوق النقد الدولى لا يؤدى فقط إلى زيادة معدل التضخم وزيادة معاناة الجماهير محدودة الدخل من مساوىء التضخم ، وإنما يؤدى أيضًا إلى إنخفاض درجة الرغبة فى الإستثمار داخل الدولة والقدرة الذاتية لهذه الدولة على الإستثمار وإستيراد مستلزمات الإنتاج ، مما يضر بعملية التنمية بها .

٤ - إن رفع سعر الفائدة الدائنة الإسمى بحيث يزيد عن معدل التضخم السائد فى الدولة ، ليتحول سعر الفائدة الدائنة الحقيقى من سالب إلى موجب بهدف تشجيع الإدخار ، يعنى رفع سعر الفائدة الدائنة الإسمى ليصبح أكثر من الضعف .

وبديهيًا فإن زيادة سعر الفائدة الدائنة لابد وأن ينعكس على سعر الفائدة المدينة (أى الفائدة على القروض) . فهناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة . وإن رفع سعر الفائدة المدينة ليتناسب مع تلك الزيادة فى سعر الفائدة الدائنة لابد وأن يزيد من درجة المخاطرة فى عملية الإستثمار بنسبة كبيرة ، مما يؤثر سلبيًا وبدرجة ليست صغيرة على الرغبة فى الإستثمار ، أى أن إرتفاع سعر الفائدة المدينة يؤدى إلى إعاقة الإستثمار، كما أنه لابد وأن يؤدى فى الوقت نفسه إلى إرتفاع أسعار المنتجات بدرجة كبيرة نسبيًا - أى زيادة معدل التضخم بدرجة كبيرة نسبيًا - حيث أن الفائدة المدينة تمثل كما هو معروف ، أحد العناصر الهامة من عناصر تكلفة الإنتاج ، أى أن المستهلك هو المتحمل فى النهاية على الأقل للجزء الأكبر من تلك التكاليف الإضافية الكبيرة فى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة ، وفى نفس الوقت فإن زيادة معدل التضخم يضر بإقتصاديات المشروعات وعملية التنمية ، كما سبق أن بينا .

٥ - إن إلغاء قوائم السلع المحظور إستيرادها ووضع تعريفة جمركية جديدة خاصة بتلك السلع

(١) ويتوقف حجم هذا الجزء على درجة مرونة الطلب على المنتجات بالنسبة للسعر ، فكلما كانت درجة مرونة الطلب بالنسبة للسعر منخفضة كلما كان حجم هذا الجزء كبيراً .

لابد وأن يؤدى إلى زيادة قيمة الواردات من السلع غير الضرورية بدرجة كبيرة أو كبيرة نسبيًا ، حيث أن هناك حدًا لا يمكن تجاوزه بالنسبة للتعريفة الجمركية وذلك طبقًا لإتفاقية الجات ، ولذلك فهى لا تستطيع أن تكون من الكبر إلى الحد ، الذى يجعلها شبه مانعة أو محددة لإستيراد تلك السلع غير الضرورية بدرجة كافية .

ولا شك أنه فى ظل زيادة قيمة الواردات من تلك السلع بدرجة كبيرة أو كبيرة نسبيًا مع الإلتزام فى نفس الوقت بتخفيض حجم العجز فى ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة كما يريد صندوق النقد الدولى ، تنخفض بدرجة كبيرة قدرة الدولة على إستيراد السلع الأخرى ، سواء السلع التموينية والأساسية أو مستلزمات الإنتاج ، مما يؤدى إلى عدم توفير الحاجات الأساسية للمواطنين بدرجة كافية والإضرار بعملية التنمية بالدولة .

٦ - إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدى إلى إرتفاع قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية ، مما يزيد من سرعة إرتفاع الأسعار داخل الدولة . كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يزيد قيمة الديون الخارجية وبالتالى أقساطها وفوائدها السنوية مقومة بالعملة المحلية بنفس النسبة ، التى تنخفض بها القيمة الخارجية للعملة المحلية .

٧ - إن تخلى الحكومة تدريجيًا عن سياسة تعيين الخريجين يعنى حدوث زيادة فى حجم البطالة الصريحة من القوى العاملة المتعلمة والمدربة سنويًا بدرجة كبيرة . وكما بينا سابقًا فإن ذلك له آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية ضارة وخطيرة داخل الدولة .

٨ - بيع القطاع العام أو معظمه يؤدى - كما تثبت التجارب - إلى ضعف التنمية الإقتصادية، بل وإلى حدوث مآسى ونكبات اقتصادية[1] .

مما سبق يتضح أيضًا أن تنفيذ الدولة المدينة لشروط صندوق النقد الدولى تلك لابد وأن يهز الإستقرار الإقتصادى والسياسى ، مما يؤدى إلى هروب المستثمر ، محليًا كان أو أجنبيًا ، مما يزيد من درجة ضرر تنفيذ تلك الشروط بعملية التنمية بالدولة .

(١) أنظر الدين المحلى يقفز إلى ١٨٠ مليار جنيه .. وتراجع فائض سوق الصرف الأجنبى ، تحقيق صحفى أجرياه علاء النجار وصبحى بحيرى مع د. أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٩٩٨/٥/٢٢ ، ص ١ ، ٨ ، وأيضًا لماذا يكره المصريون حكومة عبيد ؟ ، جريدة الوفد ، القاهرة ٢٠٠٤/٧/١١ ، ص ٣ .

وبالإضافة إلى كل ذلك ، فإن كانت عملية إعادة جدولة الديون تسهم فى التخفيف من أعباء الديون فى الأجل القصير ، إلا أنها تزيد منها بدرجة محسوسة فى الأجل المتوسط والأجل الطويل .

من كل ما سبق يتبين إذن أن مساوىء عملية إعادة جدولة الديون للدولة المدينة فى ظل شروط صندوق النقد الدولى تفوق حقيقة بدرجة هائلة أو فلكية مزيتها ، والتى تتمثل فى تخفيف أعباء الديون فى الأجل القصير . ولذلك فإنه يمكننا أن نقول بحق أن البرنامج الاقتصادى ، الذى يحدده صندوق النقد الدولى للدولة المدينة ، التى ترغب فى إعادة جدولة ديونها ليس برنامجًا للإصلاح الإقتصادى كما يدعى الصندوق ، وإنما هو «برنامج للتخريب الإقتصادى والإجتماعى والسياسى» فى الدولة المدينة . مما يجعل الصورة الإقتصادية للدول النامية المدينة تزداد قتامة مع الوقت .

هذا ولقد عبر عشرات الآلاف من المتظاهرين من جنسيات مختلفة تنتمى إلى دول نامية ودول متقدمة فى برلين (الغربية) أثناء إنعقاد المؤتمر السنوى المشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية هناك - والذى بدأ فى السابع والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٨ واستمر ثلاثة أيام وحضره أيضًا وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لـ ١٥١ دولة - عن ذلك بقولهم أن سياسة الصندوق والبنك الدوليين تجاه الدول النامية تهدف دائمًا إلى إفقار شعوبها ، حيث حملوا وهم فى طريقهم إلى مكان ذلك المؤتمر لافتات كتب عليها بالألمانية عبارة : "IMF und IBRD organisierten die Armut der Völker" .

ب - مدى إمكانية العلاج عن طريق «مقايضة الديون بتملك أسهم أو أصول إنتاجية» "Debt for equitably swaps"[1] :

إن مقايضة الديون بتملك أسهم أو أصول إنتاجية لبعض المشروعات ، التى تملكها الدولة فى البلدان المدينة ، يعنى تحول الدائنين إلى مستثمرين وتحول دخلهم من فوائد إلى أرباح

(١) للمزيد من التفاصيل عن إستبدال الديون الخارجية للدول المدينة بحقوق الملكية أنظر : د. رمزى زكى ، أخطر مراحل المديونية الخارجية ، مجلة الأهرام الإقتصادى، القاهرة، ٩ أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٨-٢١ ، وأنظر ايضًا :

B. Powell and C. Friday, Ajunk'king takes on the third world, Newsweek, September 21, 1987, p. 44.

محولة إلى الخارج وبالتالى تحول الدين من شكله الحالى إلى دين مستمر طالما إستمرت تلك المشروعات . وهناك عدد ضخم من الدول النامية عقدت إتفاقيات مع دول متقدمة يتم بموجبها تمويل عدد من المشروعات بها عن طريق تحويل ديون الدول الدائنة إلى إستثمارات[١] .

ويذكر أن أول من طرح هذا الإقتراح هو الإقتصادى «ألان ملتزر» وقد تبعه فى ذلك عدد كبير من الإقتصاديين . كما أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يؤيدان بل ويروجان بشدة لهذا الإقتراح .

وإن أصحاب هذا الإقتراح يرون أن يتم تحول الدين إلى حقوق ملكية فى الدولة المدينة ، التى تقبل ذلك ، عن طريق أن يقوم البنك ، الذى يواجه صعوبة فى إسترداد دينه عليها ، إما بالإشتراك بدينه بنسبة تصل إلى ١٠٠ ٪ فى رأس مال مشروعات تملكها الدولة المدينة أو ببيع هذا الدين بسعر خصم معين إلى مستثمر أو أكثر ثم يقوم هذا المستثمر أو هؤلاء المستثمرون بإستخدام ذلك الدين فى تملك أسهم أو أصول إنتاجية لبعض المشروعات المملوكة للدولة فى هذا البلد المدين ، سواء بالنسبة لمشروعات قائمة أو مشروعات تنفذ .

ويرى مؤيدو هذا الإقتراح أن عملية المقايضة تلك لها مزاياها للأطراف المعنية ، فالدولة المدينة يمكنها بذلك تسديد دينها الخارجى دون حاجة إلى السحب مما لديها من عملات صعبة، وتتخلص بذلك من عبء خدمة ذلك الدين ، كما أن البنك الدائن يمكنه من تحصيل جزء مناسب من الديون الميئوس من تسديدها أما بالنسبة للمستثمر فإنه يستفيد من شراء الدين مقابل سعر خصم كبير ويضمن فى نفس الوقت إستثماره فى الدولة المدينة ، مما يحقق له عائدًا مناسبًا .

ولكننا نرى أن الدولة المدينة ، التى تقبل تنفيذ مثل هذا الإقتراح ، تتحمل المساوىء التالية :

١ - إن تحويل الأرباح السنوية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج يستمر طالما إستمرت المشروعات تلك ، وهى تستمر عادة فترات طويلة جدًا ، بينما أعباء الديون (الأقساط والفوائد السنوية) تستمر حتى تسديد كل الدين مع فوائده ويستمر ذلك عادة فى فترة

(١) أنظر على سبيل المثال : تمويل عدد من المشروعات فى مصر فى إطار إتفاقية تحويل الديون الإيطالية إلى إستثمارات ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٣/٤/٢٠٠١ ، ص ٧ .

أصغر بكثير من الفترة ، التى يستمر فيها تحويل الأرباح السنوية لهؤلاء المستثمرين إلى الخارج والتى تكون عادة أكبر من قيمة تلك الفوائد السنوية . وبالإضافة إلى ذلك فإنه عند إنتهاء تلك المشروعات فإن هؤلاء المستثمرين يحولون إجمالى قيم الإهلاك السنوى لها دفعة واحدة إلى الخارج ويكون هذا بطبيعة الحال أكبر بكثير جداً من المبالغ التى إستثمروها فى تلك المشروعات ، وذلك بسبب الإرتفاع المستمر للأسعار العالمية للسلع الإستثمارية ، والتى تعتبر عاملاً هاماً فى تحديد قيمة الإهلاك السنوى للمشروعات . ومعنى ذلك أن قبول الدولة المدينة تنفيذ مثل هذا الإقتراح يؤدى إلى أن يحدث بعد فترة معينة زيادة فى العجز فى ميزان مدفوعاتها بدرجة أكبر بكثير عنه فى حالة عدم تحويل الدين إلى حقوق ملكية .

٢ - زيادة التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للدولة المدينة . فعملية مقايضة الدين بحقوق ملكية لا تتم بطبيعة الحال إلا إذا تمكن المستثمر الأجنبى من فرض شروطه على الدولة المدينة مثل تمتعه بالحرية فى تحديد مستويات الأجور وسياسات العمالة والتكنولوجيا والأسعار وتمتعه كذلك بالإعفاء الضريبى والجمركى وحمايته ضد تقلبات أسعار الصرف وتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار رخيصة وغير ذلك من المزايا ، التى قد يطالب بها ، مهما كانت تتعارض مع الأهداف والسياسات الإقتصادية والاجتماعية للدولة المدينة .

هذا ولقد حظى هذا الإقتراح بتأييد عدد من الدول المتقدمة وقام البعض منها بالسماح للبنوك التجارية بها بتنفيذه . ونذكر هنا على سبيل المثال أن بنك الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى قد وافق فى يوم ١٣ أغسطس عام ١٩٨٧ على السماح للبنوك التجارية الأمريكية بالإشتراك بديونها بنسبة ١٠٠ ٪ فى رأس مال مؤسسات إقتصادية فى أكثر من ٣٣ دولة مدينة فى العالم النامى . (يذكر أنه قبل هذا التاريخ كان البنك الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى يسمح للبنوك التجارية بالإشتراك فى رأس مال مؤسسات الدول المدينة بنسبة ٢٠ ٪ من ديونها كحد أقصى) . وجدير بالذكر أن أولى الدول المدينة ، التى تم فيها عملية تحويل الديون إلى إستثمارات أجنبية ، هى شيلى ، الأرجنتين ، البرازيل ، إكوادور ، المكسيك ، فنزويلا ، والفلبين .

جـ- مدى إمكانية العلاج عن طريق « إلغاء جزء من الديون المستحقة والتنازل عن الفوائد المستحقة مع إطالة فترة السداد » :

فى الواقع أن ذلك يمثل أهم المقترحات المطروحة بشدة من جانب البلدان النامية المدينة . وهناك عدد قليل جداً من الدول الدائنة ، مثل الكويت وفرنسا وكندا ، يؤيدون هذا الإقتراح[1] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كندا قد قامت فى عام ١٩٨٧ بإلغاء جزء من ديونها المستحقة على الدول النامية الأشد فقراً ، كما أعلن الرئيس الفرنسى ميتران فى عام ١٩٨٨ عن أنه تقرر إلغاء ثلث الديون الفرنسية المستحقة على الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، وفى مايو عام ١٩٨٩ أعلن أنه تقرر إلغاء حوالى ثلث الديون المستحقة على ٣٥ دولة فقيرة وقيمتها تبلغ ٢,٣٥ مليار دولار أمريكى .

هذا ولقد أعلنت ثلاثة من أكبر البنوك التجارية الأمريكية فى شهر إبريل عام ١٩٨٧ عن تنازلها عن الفوائد المستحقة لها على ديون البرازيل والبالغ قيمتها ٥ مليار دولار ، كما تم تطبيق نفس القاعدة على الإكوادور .

وبرغم كل ذلك فإننا نرى مع الكثير من الإقتصاديين الواقعيين أن إقتراح إلغاء جزء من الديون مع التنازل عن الفوائد المستحقة على المتبقى منها وتقسيط المبالغ المستحقة على أجال طويلة هو إقتراح غير عملى لحل مشكلة المديونية للدول النامية . فالدول الدائنة ، التى تقبل أن تقوم بإلغاء جزء من ديونها إنما تقصر هذا الإجراء فقط على ديونها على الدول النامية

---

(١) جدير بالذكر أن المجتمعين فى المؤتمر ، الذى عقد فى واشنطن فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٩ بدعوة من «مجلس التنمية فيما وراء البحار» لمناقشة مجموعة من النقاط الإقتصادية لأداء صندوق النقد الدولى على الصعيد الدولى ، قد عبروا عن إعتقادهم بأنه لا يوجد حل جيد ومناسب بالنسبة لمديونية الدول النامية الأكثر فقراً (أى تلك الدول التى لا يزيد متوسط الدخل السنوى للفرد بها عن ٤٢٥ دولار أمريكى . ويذكر أنه قد توصل إلى هذا التعريف للدول النامية الأشد فقراً فى المؤتمر السنوى للدول الصناعية السبع الكبرى لعام ١٩٨٨ فى توروتو بكندا) إلا عن طريق إلغاء الديون المستحقة عليها . كما عبر عن ذلك الإعتقاد أيضاً ريتشارد فينبرج (نائب رئيس مجلس التنمية فيما وراء البحار) وكاترين جوين (المستشارة فى مؤسسة روكفلر) فى كتابهما المعنون بالعنوان «صندوق النقد الدولى فى عالم متعدد الأقطاب» ، والذى نشر فى واشنطن فى عام ١٩٨٩ .

أنظر : نزيرة الأفندى ، ما هو مستقبل صندوق النقد الدولى ؟ ، الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٠٨٥ ، القاهرة، ٣٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، وجريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨/٦/٢٤ ، ص ٥ .

الأشد فقراً ، كما أن عدد الدول الدائنة ، التى تقوم بذلك ، صغير للغاية ولا ينتظر أن يزداد زيادة محسوسة فى المستقبل ، وفى نفس الوقت فإنه من غير المتوقع أن تقوم الدول الدائنة بإلغاء الفوائد السنوية المستحقة على ديونها على البلدان النامية ، كما أنه لا ينتظر أن يزيد عدد البنوك التجارية بتلك الدول ، التى تقدم على ذلك ، زيادة كبيرة فى المستقبل .

د - مدى فاعلية الإقتراح «بإنشاء بنك عالمى لتطوير الدول النامية» فى عملية العلاج :

لقد اهتم مؤلف هذا الكتاب عند قيامه برسالة الدكتوراه فى جامعة منستر بألمانيا (الغربية) بأن يصل إلى فكرة غير تقليدية تمكن من علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية علاجاً جذرياً ناجعاً وتمكن فى الوقت نفسه من رفع معدلات التنمية بتلك الدول بدرجة كبيرة . ولقد إستطاع بالفعل عندئذ التوصل إلى فكرة غير تقليدية تمثل إجراءاً عملياً يمكن بالفعل من مضاعفة حجم القروض الأجنبية للبلدان النامية فى السنة الأولى من تنفيذه ثم توسيع هذا الحجم سنوياً بمعدل نمو كبير مع تقليل عبء الفوائد فى نفس الوقت بدرجة فلكية ، مما يمكن من أن تتحول القروض الصافية السنوية للبلدان النامية من سالبة - كما هو حادث منذ عدة سنوات - إلى موجبة بل ويكون حجمها كبيراً جداً ويتزايد مع الوقت ، الأمر الذى يمكن تلك البلدان من رفع معدلات التنمية بها بدرجة كبيرة (ذلك برغم الظروف الصعبة السائدة فى العالم وبرغم المستجدات التى طرأت على العالم بالتغيرات الجذرية فى بلدان أوروبا الشرقية وما يتبعها من إهتمام زائد بها من جانب دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والذى لابد أن يكون على حساب مساعدات التنمية ، التى تقدمها تلك الدول إلى العالم النامى ، كما سبق أن ذكرنا) .

هذا وتقوم الفكرة أساساً على إنشاء بنك عالمى - وليسمى «البنك العالمى لتطوير الدول النامية»[1] . - كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة ، يكون بمثابة المقرض الوحيد لدول العالم

(١) جدير بالذكر أن هذا البنك العالمى المقترح منا قد إشتمل عليه الملحق الأول بمؤلف صدر لنا بعنوان «إقتصاديات البنوك مع نظام نقدى وإقتصادى عالمى جديد» (والذى صدر عن مكتبة مدبولى بالقاهرة فى عام ١٩٨٩) ، وقد أشادت به كل من الصحافة المصرية والإذاعة المصرية (البرنامج العام) ، بل ولقد تحمستا له لدرجة أنهما طالبتا دول العالم المتقدم بقوة بالعمل على تنفيذه . ونذكر هنا على سبيل المثال العرض الذى قدمه «الأستاذ صلاح لبيب» لذلك المؤلف لنا بمجلة الأهرام الإقتصادى بتاريخ=

النامى، ويكون له عملة خاصة به ولتسمى «الدولار العالمى» تتمتع بقوة الإلزام بقبولها من كافة الدول ، ويكون مخولاً لهذا البنك الحق فى خلق نقد بعملته بكمية مساوية فى قيمتها أربعة أمثال قيمة إحتياطياته ، التى تتكون من المبالغ ، التى تضعها لديه الدول المتقدمة بعملاتها المحلية - وتحسب قيمة هذه المبالغ طبقًا لأسعار الصرف لهذه العملات بالدولار العالمى المحددة[1] - مما يعنى أنه ليستطيع ذلك البنك أن يقدم إلى العالم النامى قروضًا سنوية تبلغ «ضعف» ما كان سيمكنه الحصول عليها من الدول المتقدمة فى حالة عدم وجود ذلك البنك ، يكون على تلك الدول أن تقدم لذلك البنك مبالغ سنوية بعملاتها المحلية تساوى فقط نصف المبالغ السنوية ، التى كانت تنوى فى حالة عدم وجود ذلك البنك أن تقدمها سنويًا إلى الدول النامية - بطريق مباشر أو غير مباشر (أي عن طريق مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية) - منقوصًا منها قيمة ربع الأقساط السنوية ، التى يكون على الدول النامية أن تقدمها للبنك تسديدًا لقروضها منه .

وبالإضافة إلى هذه المزية المزدوجة (أى التى تتمتع بها الدول النامية والدول المتقدمة) لإنشاء ذلك البنك العالمى ، فإن له مزايا أخرى عديدة لكل من الدول النامية والدول المتقدمة. وتتمثل تلك المزايا التى تتحقق للدول النامية فيما يلى :

١ - الحصول على القروض بسعر فائدة يبلغ أقل من ثلث متوسط أسعار الفائدة للقروض المقدمة من العالم المتقدم حاليًا .

٢ - عدم الحاجة إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها وبالتالى تتجنب مساوئ ذلك اللجوء .

٣ - قدرة ذلك البنك أيضًا على تقديم منح للدول النامية الأشد فقرًا نتيجة للأرباح السنوية ، التى تتحقق لديه .

٤ - إن إعتماد الدول النامية على ذلك البنك وحده فى الحصول على القروض الخارجية يسهل من عملية تخطيطها لتلك القروض ومتابعتها ، مما يتيح لها فرصة أن يكون تخطيطها لقروضها سليمًا تمامًا ومتابعتها لها فعالة للغاية .

= ١٣/ ٣/ ١٩٨٩ بصفحتى ٨٦ ، ٨٧ ، ونذكر أيضًا الحلقة من البرنامج الإذاعى «إقرأ» ، التى خصصت للكلام عن نفس المؤلف لنا ، والتى أذيعت يوم السبت ٢/ ١٢/ ١٩٨٩ ، ولقد كتبها «الأستاذ عبد التواب يوسف» وقدمتها الإذاعية القديرة «الأستاذة هالة الحديدى» .

(١) وبذلك تتحقق فى نفس الوقت ميزة لدول العالم المتقدم تتمثل فى حدوث تعميق الروابط بين عملاتها .

٥ - الإسراع فى عمليات التخصيص والتعاقد (فمثلاً لم يعد عندئذ هناك حاجة إلى ضياع وقت كثير فى عمليات المفاوضات مع دول متقدمة وهيئات تمويل دولية وإقليمية لعقد إتفاقيات قروض ، حيث أنه عند إنشاء ذلك البنك المقترح لا تكون هناك إلا مفاوضات معه فقط لعقد إتفاقية القرض السنوى . كما أنه لم يعد هناك عندئذ حاجة إلى التصديق على القروض إلا من جانب الدولة المقترضة فقط . وفى نفس الوقت فإن إجراءات التصديق تقتصر سنويًا على قرض واحد فقط أى القرض الذى تحصل عليه الدولة النامية سنويًا من ذلك البنك) وكذلك الإسراع فى إستخدام القروض ، حيث أن الدول النامية لا تواجه عندئذ بتلك العقبات ، التي تواجهها حاليًا فى عملية الإستخدام ؛ مثل تأخر عقد الإتفاقيات التنفيذية الواجب عقدها بناء على إتفاقيات القروض ، التى تعقد مع دول أخرى مثل تلك التى تعقد مع حكومة ألمانيا ، حكومة إيطاليا وغيرهما ، وذلك خاصة بسبب الخلاف بين البنك المركزى للدولة المقترضة ومؤسسات التمويل بتلك الدول على عمولة الإرتباط ، التى قد تطلبها هذه المؤسسات برغم عدم ورودها فى إتفاقيات القروض بين الحكومتين المتعاقدتين ، أو بسبب محاولة الدولة المقرضة خلق بعض العقبات أمام إستخدام الدولة المقترضة للقرض بهدف تخفيض سرعة الإستخدام ، وتعمد الدول المقرضة عادة إلى ذلك عندما تجد أن معدلات الإستخدام للدول المقترضة للإنفاق على مشروعاتها قد زادت عما تتيحه ميزانياتها السنوية للإقراض .

ولا شك أن الإسراع فى عمليات التخصيص والتعاقد والإستخدام للقروض يجنب الدول النامية التأخير فى تنفيذ مشروعاتها ، مما يحقق لها أولاً تجنب زيادة التكاليف - حيث أن كل تأخير معناه زيادة تكاليف نفس المشروع بسبب الإتجاه الصعودى للأسعار العالمية - وثانيًا زيادة طاقتها الإنتاجية وبالتالى حجم العمالة والإنتاج القومى بها بسرعة مناسبة .

٦ - إن حصول الدول النامية على القروض من ذلك البنك وحده يضمن لها حرية أكبر بكثير منها حاليًا فى اختيار المشروعات ، التى تريد تمويلها بالقروض ، مما يحقق لها فائدة أكبر من إستخدام القروض عن الفائدة ، التى تتحقق لها من إستخدام القروض حاليًا . فكما هو معروف فإن ما تهدف إليه الدولة المقرضة فى عملية إقراضها للبلدان النامية فى كثير من الأحيان هو أن تضمن أن قروضها تلك تنفق على صناعات معينة لديها هى فى حاجة إلى الإنعاش .

٧ - إن حصول البلدان النامية على القروض من ذلك البنك وحده يمكن من تساوى «القيمة الصافية» لقروضها مع مبالغ تلك القروض ، حيث أنه فى هذه الحالة - عكس الحال فى حالة تقديم الدول المتقدمة القروض إليها - يكون لتلك البلدان الحرية التامة فى إنفاق قرضها فى شراء السلع ، التى تحتاجها ، من أية دولة تشاء ، وبالتالى فهى لابد وأن تشترى من تلك الأسواق ، التى تسود فيها أنسب الأسعار .

٨ - أن الحرية التامة للبلدان النامية ، التى تتمتع بها عندئذ فى إنفاق قروضها فى شراء السلع، التى تحتاجها ، من أية دولة تشاء ، تكون فى نفس الوقت عاملاً هامًا فى زيادة صادراتها إلي الدول المتقدمة ، حيث أن كل دولة متقدمة ستعمل عندئذ على إرضاء البلدان النامية بأن تزيد من وارداتها منها بدرجة كبيرة - وذلك عن طريق تقديمها لها تسهيلات تجارية أو إزالة الحواجز الجمركية (ونذكر هنا ما سبق أن ذكرناه من أنه قد حدثت فى السنوات الأخيرة إتجاهات حمائية فى التجارة الدولية من جانب الدول المتقدمة وأنها قد زادت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٧ . وإن الإحصاءات العالمية تدلنا على أنه نتج عن ذلك آثار ضارة متزايدة على حجم حصيلة صادرات البلدان النامية إلى تلك الدول) وكذلك عن طريق تقديمها تسهيلات فى مجالات الدعاية والإعلان بها لمنتجات تلك البلدان وإقامتها معارض لتلك المنتجات على أراضيها على فترات قصيرة نسبيًا - حتى تكون تلك البلدان على إستعداد لأن تزيد وارداتها منها بدرجة كبيرة وتنفق بالتالى فيها أجزاء كبيرة من القروض ، التى تحصل عليها من ذلك البنك ، مما يساهم فى إحداث الإنتعاش الإقتصادى بها .

٩ - التحرر من التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية ، الذى كثيرًا ما يحدث عند الإقتراض من الدول المتقدمة .

أما ما يحققه تنفيذ ذلك البنك العالمى المقترح من مزايا للدول المتقدمة ، فإننا نوردها فيما يلى :

١ - إستطاعة البلدان النامية عندئذ الوفاء بإلتزاماتها تجاه العالم المتقدم فى مواعيدها .

٢ - أن أسلوب عمل البنك المقترح يحدث تعميق الروابط بين عملات الدول المتقدمة ، وفى هذا تحقيق لهدف كبير لتلك الدول .

٣ - أنها - أى الدول المتقدمة تتجنب بتنفيذ هذا البنك المخاطر (سواء مخاطر إقتصادية أو سياسية) ، التى تتعرض لها الأموال ، التى تقرضها للبلدان النامية ، حيث أنه عند إنشاء ذلك البنك لا تقدم تلك الدول أية قروض إلى هذه البلدان ، فهو يكون المقرض الوحيد لهذه البلدان ، كما سبق أن قلنا .

٤ - أنها تحصل من ذلك البنك على نفس سعر الفائدة العادى الحالى على أموالها ، التى تودعها به ، برغم أن تلك الأموال لا تتعرض لأية مخاطر إقتصادية أو سياسية .

٥ - أن حجم صادراتها إلى العالم النامى سيزيد عندئذ بدرجة هائلة وبإطراد .

غير أن حقائق التاريخ وشواهد الوقت الحالى تجعلنا نقول أنه من المرجح أن تفضل الدول المتقدمة أن تظل قادرة على ممارسة ضغط سياسى وإقتصادى على العالم النامى عن طريق إستمرار النظام السائد لإقراضه عن أن تتمتع بتلك المزايا ، التى تتحقق لها عند تنفيذ البنك العالمى المقترح ، أى أنه من المرجح أن ترفض تلك الدول بالتالى ذلك الإقتراح فى حالة أن يجد طريقه إليها .

ثانيًا : التطور المتوقع لأثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية فى المستقبل

برغم أن الإستثمارات الأجنبية لها - كما سبق أن رأينا - أثر سلبى متزايد على تطور حجم العملات الأجنبية لدى الدولة النامية المضيفة المخصصة سنويًا لإستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، أى على تطور المعدل السنوى لنمو الإستثمار القومى ، وبالتالى لنمو الإنتاج المحلى والدخل القومي بعد فترة معينة من إقامة الإستثمارات الأجنبية الأولى هناك ، فإننا نجد أن الدول النامية تعمل على إستقطاب المزيد والمزيد من الإستثمارات الأجنبية سنويًا ، وذلك حتى يمكنها أن تخفض من حجم الأثر السلبى للإستثمار الأجنبى المباشر لديها على التنمية بها ، حيث أن الإستثمارات الأجنبية السنوية تظل عادة تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على معدل التنمية بالدولة المضيفة طيلة حياة المشروعات الأجنبية التى تمثل تلك الإستثمارات ثم يتحول ذلك الأثر إلى أثر سلبى عند تحول قيمة تلك المشروعات إلى الخارج لإنتهاء عملها هناك .

وحيث أنه لإنتقال الأموال الأجنبية إلى الدول النامية لإستثمارها هناك فى مشروعات يمتلكها أصحاب تلك الأموال يستلزم الأمر أن يتهيأ لها فرص إستثمار هناك تكون أفضل من فرص الاستثمار داخل أوطان هؤلاء المستثمرين ، وأن يمنح هؤلاء حرية كاملة فى إنتقال تلك الأموال والأرباح الناتجة من استثمارها من الدول المضيفة ، وأن يكون هناك ضمانات كافية لإزالة المخاوف من التأميم أو المصادرة أو ما أشبه ، فإننا نجد أن قوانين الإستثمار الجديدة ولوائحها التنفيذية فى الدول النامية تراعى تلك الإعتبارات . وبرغم ذلك فإننا نرى أن حجم الإستثمار الأجنبى المباشر السنوى فى البلدان النامية سيظل ينمو ببطء شديد ، بل وقد تزداد درجة هذا البطء فى المستقبل ، وذلك خاصة للأسباب التالية :

١ - الإستمرار المتوقع لعدم توافر البنية الأساسية فى كثير من الأحيان بدرجة كافية فى المستقبل .

٢ - الإستمرار المتوقع لعدم وجود إستقرار إقتصادى بدرجة كافية فى المستقبل .

٣ - طول الفترة ، التي تدرس فيها الأجهزة المعنية فى كثير من البلدان النامية الجدوى

الإقتصادية للمشروعات . فكما هو معروف ، فإن طول هذه الفترة كثيرًا ما يزهد المستثمر فى القيام بمشروعات بتلك البلدان .

٤ - بدء الإهتمام الهائل لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان بدول أوروبا الشرقية نتيجة للتحولات الجذرية ، التى بدأ حدوثها بالمجموعة الأخيرة من الدول عام ١٩٨٩ ، كما سبق أن ذكرنا ، حيث أن ذلك الإهتمام بها لابد وأنه سيترجم أيضًا فى إقامة البلدان الغربية واليابان العديد من المشروعات فى تلك الدول سنويًا ، مما يقلل من فرص الدول النامية فى إتجاه مستثمرى هذه البلدان واليابان إلى إقامة مشروعات بها .

٥ - إنخفاض معدل التنمية فى الدول المتقدمة ، مما يؤثر سلبيًا على قدرة المستثمرين من مواطنى تلك الدول على القيام بعمليات إستثمارية فى البلدان النامية .

وحيث أن الزيادة المتوقعة فى حجم الإستثمار الأجنبى المباشر السنوى فى الدول النامية ستكون فى المستقبل أقل عنها حاليًا ، فإنه من المنتظر إذن أن يزداد الأثر السلبى للإستثمارات الأجنبية على التنمية هناك فى المستقبل بدرجة أكبر عنها حاليًا .

ثالثاً : التطور المتوقع لأثر المعونة فى مجال التصدير على التنمية فى المستقبل

فى الواقع أنه يمكن بسهولة التنبؤ بأن الأثر الإيجابى للمعونة ، التى يقدمها العالم المتقدم للدول النامية فى مجال التصدير ، على التنمية فى تلك الدول سيقل فى المستقبل بدرجة غير ضئيلة ، حيث أنه يكاد يكون من المؤكد أن الحصيلة السنوية لصادراتها إليه ستنخفض فى المستقبل بدرجة ملموسة ، ذلك بالإضافة إلى التدهور المستمر لمعدل التبادل التجارى لتلك الدول مع ذلك العالم .

هذا ويرجع توقعنا لإنخفاض الحصيلة السنوية لتلك الصادرات إلى الأسباب التالية :

١ - عدم رغبة العالم المتقدم فى أن يزيد عدد الإتفاقيات السلعية الدولية بدرجة محسوسة ، كما هو معروف .

٢ - أن هناك تزايداً فى درجة منافسة السلع المنتجة بالدول المتقدمة لمثيلاتها المنتجة بالدول النامية ، حيث أنه بينما نجد أن مواطنى المجموعة الأولى من الدول يعطون لجودة السلعة ومظهرها الخارجى وزناً كبيراً للغاية عند مقارنتهم بين السلع البديلة ، نجد أن الفرق بين درجة جودة منتجات المجموعة الأولى من الدول ودرجة جودة منتجات المجموعة الأخرى من الدول فى تزايد رهيب نتيجة للإتساع المتزايد بسرعة كبيرة للهوة التكنولوجية بين هاتين المجموعتين من الدول أيضًا فى ظل الزيادة المطردة المتوقعة للمعونة الفنية للمجموعة الأخيرة من الدول وكذلك أن الفرق بين درجة إهتمام الدول المتقدمة بالتغليف والمظهر الخارجى لمنتجاتها ودرجة إهتمام البلدان النامية بالتغليف والمظهر الخارجى لمنتجاتها يزيد مع الوقت بسرعة كبيرة ، كما هو معروف .

٣ - التقارب الهائل والمتزايد بين الدول الغربية واليابان من جهة ودول أوروبا الشرقية من جهة أخرى نتيجة التحولات الجذرية ، التى بدأ حدوثها فى أوروبا الشرقية فى أواخر عام ١٩٨٩ ، كما سبق أن قلنا . فمثل هذا التقارب لابد وأن يؤدى إلى تزايد المعاملات التجارية بين تلك الدول ودول أوروبا الشرقية بصورة هائلة . ومن الطبيعى أن يؤثر ذلك

سلبيًا على تطور حجم صادرات الدول الناميـة من المنتجات نصف المصنعة والتامة الصنع إلى العالم المتقدم .

٤ - تحول السوق الأوروبية المشـتركة إلى سوق أوروبية موحدة فى أول نوفـمبر عام ١٩٩٣ . فلا شك أن ذلك يؤدى إلى إرتفاع درجة منافسة منتجات دول تلك السوق الموحدة خاصة لمنتجات البلدان النامية فى أسواق تلك الدول .

٥ - الإنخفاض المستمر لطلب العالم المتقدم علـى منتجات الدول النامية من المواد الخام نتيجة للتطور السريع لتكنولوچيا العالم المتقدم (حيث أنه يراعى فى تطوير التكنولوچيا هناك أن تكون موفرة بدرجة أكبـر فى إستخدام المواد الخام) ، وكذلك نتيجـة لعمل العالم المتقدم بإستمرار على الوصول إلى مواد صناعية "synthetic" تحل محل مواد خام تستورد من البلدان النامية .

obeikandl.com

رابعاً : التطور المنتظر لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى المستقبل

لاشك أنه فى ضوء النتائج ، التى توصلنا إليها من دراستنا لمدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والتطور المتوقع لكل من أثر الإستثمارات الأجنبية لديها وأثر المعونة فى مجال التصدير لها - فى ظل الزيادة المتوقعة فى حجم المعونة الفنية لها - على التنمية بها فى المستقبل ، يمكننا القول إذن بحق أنه من المتوقع أن يزداد الإنتاج المحلى السنوى والدخل القومى السنوى هناك فى المستقبل بمعدل أصغر منه حاليًا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه من المنتظر أن يرتفع عدد السكان فى تلك الدول فى المستقبل بمعدل أكبر منه حاليًا، وذلك خاصة للسببين التاليين :

١ - الإنخفاض المستمر المتوقع للمعدل السنوى للوفيات فى المستقبل (خاصة نتيجة لإرتفاع مستوى تعليم الأمهات فى المستقبل والتقدم الطبى المطرد فى المجالات الطبية المختلفة) .

٢ - إستمرار فشل سياسة تحديد النسل ، وذلك للأسباب السابق ذكرها فى الباب الثالث بهذا المؤلف ، فمن المؤكد أن الأسباب تلك ستظل موجودة فى الدول النامية عشرات السنوات.

من جماع ما تقدم يتضح لنا إذن أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى العالم النامى سيتناقص بإستمرار فى المستقبل . ومعنى ذلك أن الصورة الإقتصادية هناك ستكون فى المستقبل أكثر قتامة وبدرجة متزايدة عنها حاليًا ، وذلك فى ظل السياسة الإنتاجية السائدة هناك.

إن الأمر يبدو إذن وكأنه من المستحيل على العالم النامى الفكاك من الحلقة المفرغة الخبيثة للفقر "The vicious circle of poverty"[1] أيضًا فى ظل المعونات ، التى يقدمها العالم

(١) ولقد عبر الإقتصادى البريطانى راجنر نوركسه عن الحلقة المفرغة الخبيثة للفقر ، التى تدور فيها دول العالم النامى بقوله : إن الدول النامية تظل فقيرة لأنها فقيرة ، فالدخل القومى المنخفض لدولة ما هو سبب ونتيجة فى نفس الوقت لصغر حجم الإستثمار بها .

See : Ragner Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford 1955, p. 4.

المتقدم له فى المجال الفنى ومجال التصدير ، وكـذلك التعاون المالى والإستثمارى بينهما . أى أن الأمر يبدو وكأنه قد كتب على دول العالم النامى أن تدور فى تلك الحلقة إلى الأبد .

غير أن الحـياة علمتنا أنه يجب على المرء أن يكون على يقين تام بأن أية مشكلة - مـهما كـانت درجة صـعوبتـها وتعـقدها - ليـست مسـتعـصيـة الحل[1] [2] ، بمعنى أنه ليس هناك مستحيل، إذا ما كان هناك إرادة وعزيمة قويتين .

نعم . . لقد وصلت الدول الناميـة إلى عمق وذروة المشكلات ، لذا فإنه كان طبيـعيًا أن الأفكار التقليـدية فى حل تلك المشكلات لا تجدى ولا تؤتى ثمـارًا ، فالأمر يحـتاج بلا شك إلى «ثورة فكرية» لإبتكار حلول جديدة تمثل علاجًا ناجحًا لمجمل المشاكل عامة[3] .

(١) ولقد قال النبى ﷺ فى هذا المعـنى : «خلق الله الداء وخلق معه الدواء» فبطبيـعة الحال أنه ﷺ لم يقصد بالداء المرض فـقط ، وإنما المشكلات عمومًا سـواء منها الصحية أو غـير الصحيـة ، وبالتالى فإنه ﷺ قصد بالدواء العلاج الناجح سواء للمشاكل الصحية أو غير الصحية .

(٢) ولقد صدق الزعيم المصرى الخالد مصطفى باشا كامل فى مـقولته الشهيرة : «لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس» .

(٣) أنظر : البطالة . . القنبلة التى أوشكت على الإنفـجار فى وجه الجمـيع ، تحقيق صحفى أجـرياه تهانى تركى وهانى بهيج مع الدكتور أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الأسبوع ، ذكر سابقًا .